

Distr.: General
26 July 2000
Arabic
Original: English



تقرير الأمين العام عن إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية

(للفترة من ٢٧ كانون الثاني/يناير إلى ٢٦ تموز/يوليه ٢٠٠٠)

أولا - مقدمة

تيمور الشرقية من خلاله في عملية اتخاذ القرارات في إدارة الأمم المتحدة الانتقالية. بيد أنه بمرور الوقت اتضحت ضرورة زيادة عدد أعضائه لتسهيل مشاركة أوسع نطاقا في تقرير السياسة. وبعد مشاورات مكثفة أنشئ المجلس الوطني في ١٤ تموز/يوليه ليحل محل المجلس الاستشاري الوطني. وسيكون المجلس الوطني من ٣٣ عضوا - كلهم من التيموريين - يعينهم المدير الانتقالي على النحو التالي: عضو واحد من كل من المناطق الثلاث عشرة، سبعة أعضاء من الأحزاب السياسية المنتمية إلى المجلس الوطني للمقاومة التيمورية، وثلاثة من الأحزاب الأخرى وممثل واحد لكل الشباب والطلاب والمنظمات غير الحكومية والمهنة الحرة والمزارعين والعمال والمؤسسات التجارية والكنيسة الكاثوليكية والكنيسة البروتستانتية والطائفة الإسلامية. وتجري مشاورات فيما يتعلق باختيار أعضاء المجلس.

٣ - في نفس الوقت أعادت الإدارة الانتقالية تنظيم نفسها لكي تزداد شبها بالحكومة المستقبلية ولزيادة المشاركة المباشرة للتيموريين، الذين يضطلعون على هذا النحو بقدر أكبر من المسؤولية السياسية. وقد أنشئت ثمانية مناصب وزارية: الإدارة الداخلية، والهياكل الأساسية، والشؤون الاقتصادية، والشؤون الاجتماعية، والمالية، والعدل،

١ - هذا التقرير مقدم عملا بقرار مجلس الأمن ١٢٧٢ (١٩٩٩) المؤرخ ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، الذي قرر المجلس بموجبه إنشاء إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية. وفي الفقرة ١٨ من ذلك القرار طلب المجلس إلى الأمين العام تقديم تقرير في غضون ثلاثة أشهر من تاريخ اتخاذ القرار وكل ستة أشهر بعد ذلك. ويشمل هذا التقرير أنشطة إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية والتطورات التي حدثت في تيمور الشرقية منذ تقديم آخر تقرير في ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠. وخلال هذه الفترة استمع المجلس إلى خمس إحاطات أدرجت في محاضر المجلس (S/PV.4097 و S/PV.4114 و S/PV.4133 و S/PV.4147 و S/PV.4165). ولن تكرر هنا المسائل المشمولة بتلك الإحاطات إلا بصورة موجزة. وسوف تصدر باعتبارها إضافة لهذا التقرير سبع عشرة لائحة أصدرتها إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية خلال هذه الفترة.

ثانيا - التحول السياسي

٢ - أدى المجلس الاستشاري الوطني المكون من ١٥ عضوا، الذي أنشئ في شهر كانون الأول/ديسمبر الماضي دورا جوهريا بصفته الجهاز الأساسي الذي يشارك أهالي

الشعبي. وفي آذار/مارس وجّهت تهديدات بالقتل إلى موظفي إذاعة تيمور الكاثوليكية "كمانيك" لإثناء مذييعها عن التحدث عن السياسة أثناء البث الإذاعي. كما تعرضت أقليات إثنية ودينية إلى عمليات تحرش وتخويف. وفي ٨ حزيران/يونيه أحرقت كنائس بروتستانتية في إرميرا وأيلو. وتعرض المسجد القائم في ديلي للهجوم عدة مرات، وتعرضت الطائفة الإثنية الصينية لتهديدات وتحرش.

٦ - وسعياً إلى التصدي لهذه الاتجاهات وإعداد السكان لانتخابات ديمقراطية بدأت إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تنفيذ برنامج يسمى "مستقبل الديمقراطية في تيمور الشرقية" يستهدف قطاعات واسعة من المجتمع في تيمور الشرقية. ويرمي البرنامج إلى نشر التربية المدنية وتطوير الدستور وتحقيق سيادة القانون والتثقيف السياسي. ونشرت الإدارة أيضاً معلومات متعلقة بحقوق الإنسان في أوساط الشرطة والمنظمات غير الحكومية وتعمل مع زعماء المجتمع المحلي على نشر التسامح.

٧ - فضلاً عن هذه الجهود الخاصة شجعت إدارة الأمم المتحدة الانتقالية التدفق الحر للمعلومات والأفكار وذلك بدعم الوسائط الإعلامية المحلية (صحيفتين يوميتين ومجلتين إخباريتين) وكذلك من خلال ما تقوم به من عمليات (الإذاعة، البث التلفزيوني المحدود، والنشرة الإخبارية نصف الشهرية) وأيضاً عن طريق تقديم التدريب للتيموريين الشرقيين.

ثالثاً - العلاقات مع إندونيسيا

٨ - أحرز تقدم لا بأس به في عملية إعادة العلاقات بين إندونيسيا وتيمور الشرقية إلى طبيعتها. وقام الرئيس وحيد بزيرة ديلي في ٢٩ شباط/فبراير حيث لقي ترحيباً شديداً. وفي هذه المناسبة وقّعت اتفاقات تتعلق بتنمية التجارة والاتصالات وإنشاء مكاتب تمثيل ومواصلة إتاحة الفرصة

والشرطة وخدمات الطوارئ، والشؤون السياسية. وقد أسندت المناصب الأربعة الأولى إلى مواطنين من تيمور الشرقية، والمناصب الأربعة الأخرى إلى موظفين أقدم في الإدارة الانتقالية. وأدى هؤلاء الأشخاص اليمين في ١٥ و ١٧ تموز/يوليه، ويشكل المسؤولون الثمانية مجلس وزارة يرأسه الممثل الخاص للأمين العام. ويتولى المجلس مسؤولية صياغة السياسات وتقديم توصيات بشأن اللوائح والأوامر لينظر فيها المجلس الوطني. ويحتفظ الممثل الخاص للأمين العام بكامل المسؤولية بصفته المدير الانتقالي وفقاً لقرار مجلس الأمن ١٢٧٢ (١٩٩٩).

٤ - عندما أنشئت الإدارة الانتقالية لم تكن هناك سوابق لنشاط سياسي ديمقراطي عام في تيمور الشرقية. ومنذ ذلك الوقت عمل المجلس الوطني للمقاومة التيمورية والأحزاب التي يتألف منها بنشاط ونشأت منظمات سياسية جديدة. وفتح الحزب الاشتراكي لتيمور الشرقية وحزب العمل ومجلس الدفاع الشعبي للجمهورية الديمقراطية لتيمور الشرقية وحزب الاتحاد المسيحي الديمقراطي مكاتب فرعية ونظمت مظاهرات ولقاءات سياسية أخرى. ونظمت جبهة التحرير الوطني لتيمور الشرقية، وهي أكبر العناصر المكونة للمجلس الوطني للمقاومة التيمورية، سلسلة من المؤتمرات الإقليمية توجت بمؤتمر وطني عُقد في ديلي في أيار/مايو الماضي.

٥ - تعرضت للأسف مجموعات وأحزاب لا تنتمي إلى المجلس الوطني للمقاومة التيمورية لعمليات تخويف، وهذا أمر يثير القلق. وواجه مجلس الدفاع الشعبي للجمهورية الديمقراطية لتيمور الشرقية، وهو مجموعة انفصلت عن جبهة التحرير الوطني لتيمور الشرقية، مقاومة عنيفة في بعض الأحيان من جبهة التحرير الوطني، لا سيما في منطقة سواي. وفي حزيران/يونيه حرب مهاجمون مجهولون مكتب مجلس التضامن الطلابي في ديلي، وكان هذا المجلس من أقوى المجموعات المؤيدة للاستقلال في تيمور الشرقية قبل الاستفتاء

١٢ - أنشأت الإدارة الانتقالية للأمم المتحدة مكتبين في جاكرتا وكوبانغ، ولإندونيسيا بعثة في تيمور الشرقية. وساعد المكتب القائم في كوبانغ على تنسيق المساعدة التي قدمتها إدارة الأمم المتحدة الانتقالية إلى ضحايا الفيضانات على جانبي الحدود بين تيمور الشرقية وتيمور الغربية في أيار/مايو. وشارك المكتب عن كثب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في مبادرات تهدف إلى تشجيع المصالحة وعودة اللاجئين الباقين في تيمور الغربية وجافا.

رابعا - اللاجئون

١٣ - عاد ما يزيد على ١٦٧ ٠٠٠ لاجئ من إندونيسيا، وبصورة أساسية من تيمور الغربية. وتتولى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تنسيق جهود إعادة الإعادة إلى الوطن؛ وترتب المنظمة الدولية للهجرة انتقال اللاجئين إلى وجهاتهم. واستمر هذا النشاط ولم يشهد سوى عدد قليل من الحوادث، وأعيد إدماج اللاجئين في مجتمعاتهم الأصلية عموما دون عقبات.

١٤ - دعمت إدارة الأمم المتحدة الانتقالية عمل المفوضية على المستوى السياسي، بتعزيز المصالحة وإعداد المجتمعات المحلية في تيمور الشرقية لعودة اللاجئين الذين عارضوا الاستقلال. وجرى ذلك في مناقشات شاركت فيها المنظمات المحلية، والكنيسة في كثير من الأحيان. ورتبت الإدارة الانتقالية أيضا زيارات لبعض قادة الميليشيات إلى تيمور الشرقية، لكي يعرفوا ما ينبغي لهم أن يتوقعوه عندما يعودون مع أتباعهم.

١٥ - زار تيمور الشرقية السيد بيات تالو، حاكم تيمور الغربية في ٨ حزيران/يونيه، واجتمع بالسيد فييرا دي ميلو والسيد زانا غوسماو وعدد من زعماء تيمور الشرقية الآخرين. وفي وقت لاحق، في ٩ و ١٠ حزيران/يونيه زار الأسقف بازيليو ناسيمنو، أسقف باوكاوا، تيمور الغربية.

١٦ - على الرغم من هذه الجهود، بقي عدد من اللاجئين يُقدر أنه يتراوح بين ٨٥ ٠٠٠ و ١٢٠ ٠٠٠ لاجئ في مخيمات

لأهالي تيمور الشرقية للالتحاق بالمؤسسات الأكاديمية في إندونيسيا. كما تم التوصل إلى اتفاق بشأن إنشاء نظام حدودي لتسهيل مرور الأشخاص والبضائع بين جيب أويكوسي وسائر تيمور الشرقية وكذلك تسهيل التجارة عبر الحدود.

٩ - وزار السيد سيرجيو فييرا دي ميلو الممثل الخاص للأمين العام جاكرتا مرتين منذ ذلك الحين وزار السيد زانا غوسماو رئيس المجلس الوطني للمقاومة التيمورية جاكرتا في ٢٨ نيسان/أبريل، حيث اجتمع بالرئيس وحيد وبكبار المسؤولين الحكوميين لزيادة تعزيز العلاقات الثنائية.

١٠ - في ٦ نيسان/أبريل توصلت إندونيسيا وإدارة الأمم المتحدة الانتقالية إلى مذكرة تفاهم بشأن التعاون في الشؤون القانونية والقضائية ومسائل حقوق الإنسان. ووفقا لهذه المذكرة، تساعد إدارة الأمم المتحدة الانتقالية السلطات الإندونيسية في جهودها الرامية إلى تحديد هوية مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان التي وقعت في تيمور الشرقية في عام ١٩٩٩ وتقديمهم إلى المحاكمة. وتحقيقا لهذا الهدف عثرت إدارة الأمم المتحدة الانتقالية على شهود وأجرت معهم أحاديث، وقدمت النتائج إلى المحققين الإندونيسيين.

١١ - في ٥ تموز/يوليه تم التوصل إلى اتفاق لإنشاء لجنة حدود مشتركة، تتولى مسؤولية إدارة جميع المسائل العابرة للحدود. ومن أهم المسائل المتعلقة الترتيبات المتعلقة بالعبور بين جيب أويكوسي وسائر تيمور الشرقية، وهي مسألة ذات أهمية حاسمة لرفاهية أويكوسي في المستقبل وكذلك لمسألة دفع المعاشات التقاعدية للموظفين السابقين الذين يودون الإقامة في تيمور الشرقية. وسوف يشجع الحل السريع لهذه المسألة كثيرا من اللاجئين التيموريين على العودة إلى وطنهم.

دولار من دولارات الولايات المتحدة، لبناء القدرات في مجال الحكم والإدارة العامة. وسيقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في النصف الثاني من السنة، بالاشتراك مع معهد البرتغال الوطني للإدارة العامة، دورات دراسية للقادة السياسيين في العولمة والمسائل الدستورية وتنمية المشاريع وتنفيذها وآداب المهنة لـ ٢١٠ أشخاص. وتعمل إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية مع المجلس الوطني للمقاومة التيمورية ومناخين لإقامة دورة تدريبية دبلوماسية، وستبدأ الجولة الأولى من التدريب لـ ٥٠ طالباً في ٣١ تموز/يوليه.

المالية العامة

٢٠ - أنشأت إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، الهيئة المالية المركزية والمكتب المركزي للمدفوعات. وبدأ توظيف موظفين تيموريين، وسيستبعه تدريب متخصص بمساعدة مصرف التنمية الآسيوي. وأنشئت الخزانة داخل الهيئة المالية المركزية. وستكون مسؤولة عن تنفيذ الميزانية ويتضمن ذلك الإنفاق والرقابة والرصد. وأنشئت إدارة الإيرادات وأسس نظام ضريبي يشمل ضريبة خدمة على إيجارات المطاعم والفنادق والاتصالات السلكية واللاسلكية والنقل.

٢١ - قُدمت الميزانية الموحدة للفترة ٢٠٠٠/٢٠٠١، والتقديرات للسنتين القادمتين، إلى المناخين في لشبونة في حزيران/يونيه ولقيت تقديراً. وتتضمن الميزانية مصروفات متكررة تبلغ ٤٣,٦٣ مليون دولار، ومصروفات رأسمالية تبلغ ١٥,٦ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة. وسيطلب تمويل هذه الميزانية تقديم تبرعات إضافية للصندوق الاستثماري لإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية قدرها ١٦ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة. وتبلغ التبرعات للصندوق الاستثماري نحو ٢٨,٥ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة.

في تيمور الغربية، حيث لا تزال الميليشيات المناهضة للاستقلال تتمتع بنفوذ كبير وتعرقل عمل المفوضية بالتخويف واستعمال العنف. ونتيجة لذلك تأخر عدة مرات مسعى مهم للمفوضية لتسجيل اللاجئين وتحديد ما إذا كانوا راغبين في العودة أو في توطينهم في مكان آخر، وتعين إرجاؤه إلى أجل غير مسمى، وذلك في وقت سابق من هذا الشهر، عندما هاجم أعضاء الميليشيات العاملين في المفوضية.

١٧ - كثفت المفوضية جهودها لإقناع السلطات الإندونيسية بتنفيذ التزاماتها والوفاء بتعهداتها. ومن بين هذه الالتزامات إتاحة الوصول إلى اللاجئين بحرية ودون إعاقة، وضمان سلامة العاملين الإنسانيين وفصل الأفراد العسكريين السابقين وأفراد الشرطة وموظفي الخدمة المدنية عن اللاجئين. وإذا لم تنفذ هذه الالتزامات قد تضطر مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إلى الانسحاب من جميع المخيمات أو من بعضها.

خامساً - الحكم والإدارة العامة

الخدمة المدنية

١٨ - استمرت إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية في بناء أسس الحكم، ومن بينها إطار قانوني وقدرة مالية مركزية وهيكل خدمة مدنية. وقد أُنجز ذلك بقصد تحويل المهام الإدارية إلى إدارة مستديمة للتيموريين الشرقيين. ويجري توظيف موظفي الخدمة المدنية والتيموريين عن طريق عملية عامة تقوم على المنافسة والجدارة تحت إشراف لجنة الخدمة العامة.

١٩ - ويوجد الآن ٢٧٥ ٥ موظف خدمة مدنية في إدارة تيمور الشرقية، منهم معلمون وعاملين في مجال الصحة ذو عقود مؤقتة. وبدأ الاستخدام الدائم في تموز/يوليه وفتحت أكاديمية الخدمة المدنية في ٨ أيار/مايو. ويُعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالتعاون مع إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية مشروعاً شاملاً تصل قيمته إلى نحو ٣٠ مليون

الاقتصاد

٢٤ - كان لانهيار القطاعين العام والخاص، إثر أعمال العنف التي وقعت في السنة الماضية، مقرونا بالدمار الواسع النطاق، أثرا مدمرا في الاقتصاد. وقُدِّر أن الناتج المحلي الإجمالي قد تقلص في عام ١٩٩٩ بنسبة تصل إلى ٣٨ في المائة. وارتفعت البطالة ارتفاعا شديدا، وبخاصة في المناطق الحضرية وازدادت بصورة حادة أسعار الوقود والسلع الأساسية الأخرى، وعكس ذلك جزئيا إلغاء الإعانات. وتحاول إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية إعادة تجارة الحدود مع تيمور الغربية إلى ما كانت عليه، وذلك لزيادة توافر السلع الأساسية.

٢٥ - ولتقديم الإغاثة العاجلة والبدء أيضا في إصلاح الهياكل الأساسية، تنفذ مشاريع سريعة الأثر في جميع أنحاء البلد. واستخدم ٣٠.٠٠٠ شخص في مشاريع تشرف عليها وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية، أدخلت بها ٣,٥ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في الاقتصاد المحلي. وساهمت الوكالة اليابانية للتعاون الدولي والوكالة الاسترالية للتنمية الدولية بمبلغ ١,٣ مليون دولار في مشاريع تعمير (بصفة أساسية إصلاح طرق) أتاحت أيضا فرص عمل مؤقتة. ورصد الصندوق الاستثماري لإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية ووكالات الأمم المتحدة أكثر من مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة لتوفير وظائف لنحو ٣٥٠ ٥ شخصا. وقد شارفت هذه البرامج على الانتهاء، وستقع على عاتق القطاع الخاص باطراد مسؤولية إيجاد فرص العمل.

٢٦ - اتسع نشاط الأعمال التجارية بدرجة معتدلة. وبحلول نهاية حزيران/يونيه كان قد سجل ٢ ٦٩٦ مؤسسة تجارية خاصة، ٧٠ في المائة منها من أكثر دوائر الأعمال التجارية. وأنشأ البنك الدولي، الذي يدير الصندوق

٢٢ - كان الإنفاق العام من الصندوق الاستثماري لإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية محدودا في الأشهر الأولى للبعثة بسبب تأخيرات عادية، فقد كان يجري تخطيط ودفع النفقات من قبل وكالات أخرى في إطار برامج الإغاثة، وبسبب صعوبات في شراء سلع وخدمات معينة وأيضا بسبب القدرة المحدودة للميناء والمخازن. وتم التغلب على هذه العقبات بصفة أساسية. وبلغ إجمالي المصروفات من الصندوق الاستثماري لإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية حتى الآن أكثر من ٣ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة، وذلك لدفع مرتبات الخدمة المدنية والإنفاق على المشاريع السريعة الأثر وللمصروفات المتعلقة بالمعدات الرأسمالية الخفيفة وخدمات متنوعة. وربط أيضا مبلغ ٧,٩ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة لأثاث ومعدات لإدارات الصحة والتعليم والشؤون الاجتماعية.

٢٣ - استغلال البترول في منطقة "فُرجة التيمور" على بحر تيمور هو مصدر دخل لتيمور الشرقية. وفي أوائل شباط/فبراير، ولضمان التنمية التجارية المستمرة والسلسلة "لُفُرجة التيمور" وقَّعت إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية، باسم تيمور الشرقية، مذكرة تفاهم مع استراليا وافقت فيها إدارة الأمم المتحدة الانتقالية لتيمور الشرقية باسم تيمور الشرقية على استمرار سريان أحكام المعاهدة المبرمة بين استراليا وجمهورية إندونيسيا بشأن مجال التعاون في منطقة بين محافظة تيمور الشرقية الإندونيسية وشمالي استراليا (معاهدة فُرجة تيمور). وهذا، دون مساس بموقف الحكومة المستقبلية لتيمور الشرقية المستقلة. وظلت إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية، بعد التشاور مع الزعماء التيموريين الشرقيين على اتصال بحكومة استراليا بغرض التوصل إلى نظام قانوني جديد يسري عند الاستقلال.

الهياكل الأساسية

٢٩ - فاقم استمرار الأمطار لفترة طويلة والاستخدام الكثيف من قبل القوة الدولية في تيمور الشرقية وإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية الحالة السيئة فعلا لشبكة الطرق. فأغلق الكثير من الطرق الرئيسية خلال نيسان/أبريل وأيار/مايو بسبب الانزلاقات الأرضية وانهيار الجسور. وفي شباط/فبراير، وافقت بعثة ينسقتها مصرف التنمية الآسيوي على استراتيجية علاجية للإصلاح العاجل وإعادة الخدمات الحكومية العادية للصيانة العاجلة والدورية، ولتنفيذ برنامج رئيسي لإصلاح الطرق وتقويتها. وجهزت العقود الكاملة في أوائل حزيران/يونيه.

٣٠ - ميناء ديلي ميناء محتقن بصورة كبيرة، وتجري حاليا إنشاءات لزيادة قدرته بتكلفة قدرها نحو ٧ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة. وستقدم اليابان معدات ملاحية قيمتها ٢,٦ مليون دولار. وقد أصيب مطارا ديلي وبوكاو بأضرار بسبب عدم كفاية الصيانة والتدمير وسرقة المعدات والاستخدام الكثيف خلال الأشهر الأخيرة. وتجري حاليا إصلاحات عاجلة للمدرجات.

٣١ - بُذلت جهود مكثفة لإعادة التيار الكهربائي إلى ديلي والقرى المحيطة بها بدعم من المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية. مع ذلك، هناك حاجة لعمل المزيد وما زال انقطاع الكهرباء متكررا بتواتر سريع. وسيصلح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ١٣ من المحطات الريفية الباقية بتمويل من اليابان، التي ستمول أيضا صيانة محطة لتوليد الطاقة الكهربائية في ديلي. وتمول البرتغال إصلاح أربع محطات إقليمية. وسيقدم مشروع يتبناه مصرف التنمية الآسيوي المساعدة التقنية لوضع نظم لتعريفات الأسعار ومقاييس وكشوف حسابات ولإدارة المالية.

الاستثمار لتييمور الشرقية، برنامج قروض صغيرة للمؤسسات التجارية للمساعدة على إنعاش المؤسسات التجارية الصغيرة بسرعة. وستقدم قروض بمبلغ ١٠ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة على مدى سنتين، ويجري حاليا صرف الشريحة الأولى التي تصل إلى ٤ ملايين دولار. وأقامت إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية وحدة لتنمية الاستثمار لمساعدة المستثمرين الأجانب.

٢٧ - الزراعة هي مصدر رزق نحو ٨٠ في المائة من السكان. وشهد هذا القطاع انتعاشا قويا في النصف الأول من هذه السنة نتيجة لمحصول البن الجيد والطلب المحلي الكبير. ويتوقع أن يُعزز الاستثمار العام عودة الأوضاع إلى طبيعتها وتقليل الفقر في المناطق الريفية ودعم مبادرات متوسطة الأجل لإنشاء قاعدة مستدامة لزيادات مستقبلية في الإنتاجية. وصدرت في أيار/مايو لائحة تحظر قطع وتصدير الأخشاب من تيمور الشرقية لوقف الضرر الذي أحدثه بالفعل القطع غير المنظم للأشجار. وبدأ تخطيط المشاريع في تموز/يوليه لضمان حماية وحفظ إمدادات المياه الموجودة عن طريق الإدارة المجتمعية لمستجمعات مياه الأمطار وبرامج التشجير.

٢٨ - ورثت تيمور الشرقية نظاما معقدا وفي كثير من الأحيان متناقضا للملكية الأراضي. ويتسبب ذلك في شكوك وفي كثير من المنازعات. وتقوم إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية باستعدادات لتشكيل لجنة للأراضي والأموال لإعادة سجل الأراضي والحفاظ عليه وحل المنازعات بالوساطة والتحكيم وعند الضرورة بحكم محكمة وتوزيع الممتلكات العامة والخاصة المهملة. ويشارك موظفو إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية باعتبارهم وسطاء في حل نزاعي أرض معقدين في فيكيكي وبوكاو.

وسيُسجل نحو ٢٠٠ ٠٠٠ طالب في العام الدراسي القادم. ويجري حاليا توظيف ٧٤٠ ٤ مدرسا في الخدمة المدنية بناء على نتائج الامتحانات التي عقدت لهذا الغرض في شهر أيار/مايو. بيد أن الظروف التي يواجهونها لا تزال بالغة الصعوبة. والإمدادات غير كافية، كما أن معظم المعلمين الذين ينتظرون إتمام تعيينهم كانوا يعيشون على مرتب كان يدعم في البداية بحصة من الأرز، تكفلت بتقديمها منذ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وبرنامج الأغذية العالمي.

٣٦ - توجد مدارس كثيرة غير سليمة البنيان، ويجب هدمها. وقد اتفق بين إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية والبنك الدولي على مشروع لبرنامج إصلاح قيمته ١٣,٩ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية. وتشمل المرحلة الأولى ترميم فصول مدرسية عددها ٢ ١٠٠ من فصول المدارس الابتدائية والثانوية، وتوفير أثاث، وكتب وغيرها من المواد التعليمية. وفي المرحلة الثانية، ستُبنى مدارس جديدة لتحل محل بعض المدارس القديمة التي ستُهدم. وفي المرحلة الثالثة، سوف يستحدث عنصر لوضع السياسات بغية توفير التحليلات والخيارات لنظام التعليم الوطني في المستقبل. وسيوضع أيضا مشروع لتوفير جودة التعليم، من خلال تدريب المعلمين وتعزيز المجالس المدرسية المحلية. وتقدم إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية واليونيسيف والمجلس الوطني للمقاومة التيمورية دورات إعداد قصيرة للمدرسين استعدادا للعام الدراسي القادم، في حين تقوم البرتغال بمبادرات أكثر شمولا لتدريب المدرسين يستفيد منها ٧٥٠ مدرسا، ويتوقع أن يُزاد العدد إلى ٢ ٥٠٠ مدرسا في العام القادم.

٣٧ - قامت اليابان ومؤسسة فورد والمنظمة الدولية للرؤية العالمية وخدمات الإغاثة الكاثوليكية (النرويج) بدعم عودة الطلبة التيموريين إلى الجامعات الإندونيسية لاستكمال

٣٢ - قدمت وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، بالاتفاق مع إدارات المناطق، المساعدة الأساسية في قطاع المياه والإصحاح، بما في ذلك المعدات والمواد والعاملين لإجراء الإصلاحات العاجلة. لم يرد بلاغ عن أي تفشي واسع النطاق للأمراض أو نقص خطير في المياه. وبحلول أيار/مايو كانت إمدادات المياه قد استعيدت جزئيا في جميع المدن الرئيسية في مناطق تيمور الشرقية الثلاث عشرة.

٣٣ - ما زال يوجد نقص خطير في الاتصالات السلكية واللاسلكية. وتقوم شركة خاصة بصورة مؤقتة بتوفير تغطية محدودة في ديلي وبعض أجزاء بوكاو وسواي بالهاتف المحمول، وخطوط أرضية في ديلي. وبدأت الخدمة البريدية لتيمور الشرقية عملياتها في نهاية نيسان/أبريل وهي تقدم الخدمة دوليا عبر دارون وداخليا بين ديلي وبوكاو.

٣٤ - وقّع البنك الدولي وإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية في ٢١ شباط/فبراير اتفاق منحة لمشروع تمكين مجتمعي، يربط دعم الإنعاش والأنشطة المدرة للدخل بتعزيز قدرة المناطق الفرعية والقرى عن طريق نواب منتخبين لتحديد أولوياتهم وإدارة المشاريع التي يختارونها. ويتكون المشروع من ثلاثة عناصر رئيسية هي تقديم منح إلى المجتمعات من خلال مجالس المجتمع المحليين ومشروع يتعلق بالتراث الثقافي وصندوق لتنمية المجتمع المدني. وشكل أكثر من ٣٤٠ مجلسا ودرب أكثر من ٧٠ وسيطا ووزعوا للعمل الميداني في تسع مقاطعات. ويبلغ إجمالي تكاليف المشروع ٢١,٥ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة على مدى سنتين ونصف.

التعليم

٣٥ - بنهاية شهر نيسان/أبريل، كانت الغالبية العظمى من تلاميذ المرحلة الابتدائية والمدرسين قد عادت إلى المدارس.

٤٠ - قامت بعثة مؤلفة من عدة مانحين في نيسان/أبريل بتحديد ملامح استراتيجية انتقالية قصيرة الأمد بدءا من مرحلة الطوارئ إلى نهج منتظم لتقديم الخدمات الصحية. وأنشأت البعثة برنامجا متكاملا شاملا للقطاعات يمول من الصندوق الاستئماني لتيمور الشرقية، الذي يديره البنك الدولي والصندوق الاستئماني لإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية، والمبادرات الثنائية. وفي شهر حزيران/يونيه، وقّعت إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية والبنك الدولي برنامجا لإنعاش وتنمية القطاع الصحي تبلغ قيمته ١٢,٧ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية، ويهدف هذا البرنامج إلى تلبية الاحتياجات الصحية العاجلة، والعمل في الوقت نفسه على تكوين نظام صحي مناسب طويل الأجل. وستقوم وكالات الأمم المتحدة، وخاصة منظمة الصحة العالمية، واليونيسيف، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، بتقديم المدخلات الفنية وغيرها من المدخلات لبرنامج القطاع الصحي. وسيستمر المكتب الإنساني للجماعة الأوروبية في تقديم الدعم.

القانون والنظام

٤١ - ظل الوضع في تيمور الشرقية مستقرا بصفة عامة. غير أنه حدثت زيادة ملحوظة في الجرائم البسيطة المستهدفة للأشخاص والممتلكات. ويمكن أن يعزى ذلك بشكل كبير إلى الارتفاع السريع في تكاليف المعيشة، والزيادة الكبيرة في البطالة، والتوسع العمراني الحضري السريع غير المخطط له. وارتفع عدد الاعتداءات المبلّغ عنها من ٤٩ اعتداء في كانون الثاني/يناير إلى ٨٦ اعتداء في حزيران/يونيه، كما ارتفع عدد السرقات من ٢٥ إلى ٤٥ سرقة. ووقعت اضطرابات متفرقة في ديلي، ووقع أكثرها خطورة في ٣٠ نيسان/أبريل عندما توسع نطاق شجار نشب بين مجموعات من الشباب في ملعب رياضي إلى السوق المركزية المجاورة، واستمر لعدة

دراساتهم. وأرسلت قائمة بأسماء ٩٨٩ طالبا إلى وزارة التعليم في إندونيسيا، وهي ستقوم بتحويلها إلى جميع المؤسسات ذات الصلة. وستشمل المنح الدراسية أيضا ٥٠٠ طالبا من تيمور الشرقية لا يزالون يواصلون دراساتهم في إندونيسيا. وقد منحت إندونيسيا ضمانات بأنها ستواصل تقديم المنح الدراسية لـ ١٦٢ طالبا من تيمور الشرقية يدرسون في السنة النهائية. وتجري حاليا مقابلات للمتقدمين بطلبات للعمل بالتدريس بالجامعة الوطنية لتيمور الشرقية، المقرر إعادة فتحها في تشرين الأول/أكتوبر.

الصحة

٣٨ - لأسباب ترجع إلى انهيار نظام الرعاية الصحية العام، أصبحت الجهة الرئيسية لتقديم الخدمات الصحية هي المنظمات غير الحكومية، التي يمولها عدد من المانحين وتقوم بتنسيقها إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية. وحُدّدت في كل مقاطعة منظمة رئيسية لتنفيذ السياسات والبرامج الوطنية. واضطلع بحملة وطنية لمكافحة السل في تسع من الثلاث عشرة مقاطعة، وشمل العلاج ما يزيد عن ١٥٠٠ مريض. كما شرع أيضا في حملة للوقاية من الملاريا.

٣٩ - أدى العنف الناشب بعد الاستفتاء إلى إلحاق أضرار بما نسبته ٧٧ في المائة من المستوصفات. ومنذ كانون الثاني/يناير افتتح ٨٠ مرفقا صحيا، كما يجري تشغيل عدد من المستوصفات المتنقلة. غير أنه لا يوجد سوى ٢٣ طبيبا تيموريا في البلد. ولذلك، فإنه سينقضي بعض الوقت إلى أن يمكن توفير خدمات صحية يقدمها التيموريون أنفسهم بشكل كامل. وليس ثمة نقص مماثل في أعداد المرضين والمرضات، غير أن عددا كبيرا منهم يحتاج إلى مزيد من التدريب.

- ساعات، وأدى إلى إصابة ٤ أشخاص واعتقال ١٨ شخصا. وقد سمح للشرطة إثر هذا الحادث بحمل الأسلحة الجانبية.
- ٤٢ - عقدت محكمة ديلي أول جلسات استماع لها في أيار/مايو، كما أنشئت محكمة باوكاو في أواخر حزيران/يونيه، وسيتم إنشاء محاكم في أويكوسي وسواي. وعُيّن قضاة للمحاكم الأربع. وسيُلاحق إلى ترتيبات مؤقتة، بما في ذلك استخدام قضاة ومدعين عامين متنقلين، لإنجاز الأعمال المتراكمة المتعلقة بنحو ٦٠ قضية في المناطق الأخرى. ولم يُفصل بعد في ٦٠٠ قضية يرجع عهدها إلى ما قبل الاستفتاء الشعبي؛ وتبذل جهود لاستعادة الملفات، لكن كثيرا منها قد أُتلف. وبلغ مجموع القضاة التيموريين الشرقيين الذين تم تعيينهم ١٦ قاضيا، علاوة على تعيين ثمانية مدعين عامين وثمانية محامين عامين. وتم أيضا توظيف عشرة قضاة آخرين وأربعة مدعين عامين في نهاية حزيران/يونيه. وسيكون اثنان منهم ضمن فريق يتولى الاستماع إلى قضايا تتعلق بقضايا جنائية خطيرة، وسيعمل اثنان آخران في محكمة استئناف تيمور الشرقية. كما سيتولى هؤلاء القضاة والمدعون العامون مهمة إرشاد زملائهم التيموريين.
- ٤٣ - أنشئ مرفقا احتجاز في مقاطعتي ديلي وأرميرا. ويجري التخطيط لافتتاح مرفقين آخرين في باوكاو وماناتوتو. ويدير هذه المرافق مجموعة صغيرة من الموظفين الدوليين تمّول من تبرعات المانحين، بمساعدة من الشرطة المدنية. وتم توظيف ٥٨ تيموريا للعمل حراساً للسجون، ويقوم حاليا الموظفون الدوليون بتدريبهم.
- ٤٤ - الشرطة: ازداد عدد أفراد قوة الشرطة المدنية التابعة لإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية منذ كانون الثاني/يناير من ٤٠٠ إلى ٢٧٠ فردا، وهم ينتمون إلى البلدان التالية: الاتحاد الروسي (٣)، الأرجنتين (٥)، الأردن (٢١٩)، اسبانيا (١٩)، استراليا (٨٠)، أوكرانيا (٨)،
- باكستان (١)، البرتغال (١٦٥)، بنغلاديش (٣٥)، البوسنة والهرسك (١٢)، تايلند (٢٩)، تركيا (١٨)، الدانمرك (٢)، الرأس الأخضر (٢)، زامبيا (٥)، زمبابوي (٢٠)، ساموا (٢٥)، سري لانكا (٣٠)، سلوفينيا (٢)، سنغافورة (٤٠)، السنغال (١٦)، الصين (١٥)، غامبيا (٢٦)، غانا (٩١)، الفلبين (١٠٥)، كندا (١٤)، كينيا (١٤)، مصر (١٠)، ماليزيا (٢١)، المملكة المتحدة (١٤)، ناميبيا (٩)، النرويج (١)، النمسا (١٠)، نيبال (٤٧)، النيجر (٢١)، نيجيريا (٥١)، نيوزيلندا (١٢)، الولايات المتحدة الأمريكية (٨٠). وتشمل الأعداد الواردة أعلاه وحدتين للاستجابة السريعة قوام كل منهما ١٢٠ شخصا من كل من الأردن والبرتغال.
- ٤٥ - تخرجت من كلية تدريب الشرطة الدفعة الأولى من طلبة قوة شرطة تيمور لوروسائي الجديدة في ١١ تموز/يوليه. وبدأت الدفعة الثانية دراستها في ١٧ تموز/يوليه. وتبلغ قدرة الاستيعاب الحالية للكلية ٥٠ طالبا لكل فترة تدريبية مدتها ١٢ أسبوعا. ومن ثم فإن بناء قدرات الشرطة عملية بطيئة جدا. ويحتاج إسراع هذه العملية إلى تمويلات تتجاوز ميزانية تيمور الشرقية الراهنة. وقد أنشئت وحدة شرطة تيمور لوروسائي بمقر رئاسة الشرطة المدنية لإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية تسهيلا لتبوء العناصر التيمورية الوظائف التي يشغلها حاليا موظفون دوليون.
- ٤٦ - تتبع إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية نهجا يقوم على إشراك المجتمع المحلي في أعمال الشرطة، من خلال المشاركة في الاجتماعات المحلية التي تعقد لحل المشاكل وغيرها من الأنشطة المجتمعية. كما يشجع اللجوء إلى الآليات التقليدية لفض المنازعات.
- ٤٧ - ما زالت إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية تتلقى تقارير عن انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبت في سياق الاستفتاء الشعبي. وقد أنشئت وحدة

الخبراء والعناصر الإدارية ذات الخبرة. ويوجد نقص في الخبراء بشكل رئيسي في مجالات الأرض والممتلكات والجمارك والإحصاءات والتبادل التجاري والتجارة والزراعة والشؤون القضائية والهياكل الأساسية. ومن بين العقبات الكبيرة التي تعترض عمل البعثة عدم وجود مترجمين فوريين وتحريريين مؤهلين.

سادسا - الأمن

٥١ - تم نقل المسؤولية على مراحل من القوة الدولية لتييمور الشرقية إلى المكون العسكري التابع لإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية خلال شهر شباط/فبراير. ومنذ ذلك الوقت، اضطلعت القوة الدولية بعمليات الأمن في كل أنحاء البلد، ودعمت أنشطة المكونات الأخرى، لا سيما الشرطة، وساعدت على تقديم سلع الإغاثة في المناطق النائية، وقدمت الرعاية الطبية للمدنيين.

٥٢ - وكانت الحالة الأمنية ثابتة بصورة عامة. غير أنه كانت هناك فترة، من أواخر شباط/فبراير إلى منتصف آذار/مارس، تعرضت فيها المواقع العسكرية لإدارة الأمم المتحدة الانتقالية بالقرب من الحدود إلى إطلاق النار، وقامت جماعات من الميليشيات المتمركزة في تيمور الغربية بأربع غارات كبيرة عبر الحدود. وبعد هذه الهجمات، سافر قائد قوة إدارة الأمم المتحدة الانتقالية ومدير الشؤون السياسية إلى جاكرتا حيث اجتمعوا بوزير الخارجية وبرئيس القوات المسلحة. ونتيجة لهذه الاجتماعات، تعهدت القوات المسلحة الإندونيسية بتجديد جهودها لضمان الأمن على امتداد الحدود ومنع تسلل الميليشيات إلى تيمور الشرقية. وفي ١١ نيسان/أبريل، وقّع قائد قوة إدارة الأمم المتحدة الانتقالية وقائد القوات الإندونيسية في تيمور الغربية على مذكرة تفاهم تتعلق بالتنسيق التكتيكي في منطقة الحدود لتعزيز

تحقيق في مكتب حقوق الإنسان للنظر في هذه الحالات. وفي هذا الصدد، بلغ عدد حالات استخراج الجثث ٣٤٥ حالة تقريبا في تيمور الشرقية منذ ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩. وقد حدد نحو ٤٠ موقعا آخر من مواقع القبور ووضعت عليها علامات وينتظر استخراج الجثث منها.

٤٨ - مراقبة الحدود: تقوم وحدة مراقبة الحدود بإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية بعمليات تشمل ميناء ديلي ومطارها، ونقطتي عبور على الحدود مع تيمور الغربية. وتتمثل مهام الوحدة في المراقبة والرصد المتعلقين بالجمارك والهجرة، والحجر الصحي، علاوة على إنشاء دائرة حدود لتييمور الشرقية، وتدريب عناصرها وتطويرها. وشددت إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية الرقابة الجمركية والرقابة على الهجرة في موانئ الدخول، وتمكنت من تحقيق إيرادات مقدارها ٢,٤ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية. وأصدر ما يزيد عن ٢٠٠٠ وثيقة سفر مؤقتة للمسافرين التيموريين الشرقيين.

٤٩ - تلقت وحدة مراقبة الحدود دعما من استراليا والبرتغال وفنلندا ونيوزيلندا والولايات المتحدة الأمريكية، وقامت هذه البلدان بتقديم موظفين في مجالي الجمارك والهجرة. وتشمل دائرة الحدود لتييمور الشرقية ٣٧ موظفا دوليا و١٤٧ موظفا من تيمور الشرقية. وقد حضر ٩٠ من موظفي دائرة الحدود التيمورية حتى الآن دورة تدريب أساسي؛ ويتلقى جميعهم التدريب أثناء الخدمة.

الموظفون المدنيون

٥٠ - في ٢١ تموز/يوليه بلغ عدد الموظفون المدنيون التابعون لإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية ٢٦٨٤ موظفا، ويبلغ عدد المعينين محليا منهم ١٨٨٦ موظفا، وعدد المعينين دوليا ٧٩٨ موظفا. غير أن إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية لا تزال تفتقر إلى

(٢)، والأردن (٧٢٠)، وأستراليا (١٥٤٢)، وأوروغواي (١)، وأيرلندا (٤٤)، وباكستان (٨٠٤)، والبرازيل (٨١)، والبرتغال (٧٥٩)، وبنغلاديش (٥٧٢)، وبوليفيا (٢)، وبيرو (٢٣)، وتايلند (٩١٩)، وتركيا (٢)، وجمهورية كوريا (٤٤٤)، والدانمرك (٢)، وسنغافورة (٢٤)، والسويد (٢)، وشيلي (٣٣)، وفرنسا (٦)، والفلبين (٦٢٣)، وفيجي (٨٨)، وكندا (٣)، وكينيا (٢٥٢)، وماليزيا (٣٢)، ومصر (٨٣)، والمملكة المتحدة (٤)، وموزامبيق (١٢)، والنرويج (٦)، ونيبال (١٦٨)، ونيوزيلندا (٦٧٥)، والولايات المتحدة (٤). وفي ٢١ تموز/يوليه، حل الفريق بونسراغ نيومديراديت (تايلند) محل الفريق جيم دي لوس سانتوس (الفلبين) بوصفه قائدا للقوة.

٥٦ - وعندما بدأ التخطيط السنة الماضية للمكون العسكري لإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية كان الهدف إنشاء قوة قوية بما فيه الكفاية بحيث لا تواجه أية تحديات بعد أن تحل محل القوة الدولية في تيمور الشرقية. وكان التخطيط هو أنه يمكن تخفيض قوام القوة إذا ظلت الحالة مستقرة. ولكنه تبين أن الوضع ليس كذلك، لا سيما في القطاع الشرقي. ونظرا للقدرة المحسنة للشرطة، يعتمز إجراء تخفيض في هذا القطاع من قوة قوامها حاليا ١٨٥٠ فردا إلى قوة يعادل أفرادها قوام الكتيبة أي ٥٠٠ فرد بحلول نهاية كانون الثاني/يناير ٢٠٠١.

٥٧ - ووفر المراقبون العسكريون وجودا للأمم المتحدة في المقاطعات قبل انتشار المكونين العسكري والمدني انتشارا كاملا. وسيتم تخفيض قوامهم الآن إلى ١٥٠ مراقبا، ويتم النظر في زيادة تخفيض عددهم. ويواصل المراقبون الاضطلاع بوظائف الاتصال الهامة، لا سيما مع القوات المسلحة الإندونيسية والقوات المسلحة التابعة لجهة التحرير الوطني لتيمور الشرقية.

التعاون. ووضعت القوات المسلحة الإندونيسية كتيبة ثانية ولواء على الحدود.

٥٣ - وأصبحت الحالة على الحدود أكثر هدوءا بعد ذلك. غير أنه وقع هجوم بالقنابل على موقع لإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في ٢٨ أيار/مايو، وجرح في هذا الهجوم جندي استرالي، ووقع هجوم آخر في ٢١ حزيران/يونيه. وفي ٢٤ تموز/يوليه، تم الهجوم بالأسلحة الأتوماتيكية على دورية تابعة لإدارة الأمم المتحدة الانتقالية كانت تحقق في غارة تم الإبلاغ عنها عبر الحدود في مقاطعة كوفاليمبا. وقتل جندي من نيوزيلندا في هذه الحادثة التي يجري التحقيق فيها. وحدثت أيضا حالات منعزلة من إطلاق النار على امتداد الحدود، لا سيما في المنطقة الشمالية.

٥٤ - وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، تمركزت القوات المسلحة التابعة للجنة التحرير الوطني لتيمور الشرقية في مقاطعة أيلو. وبعثت في الآونة الأخيرة ظروف الحياة الصعبة، وعدم وجود إمدادات، والافتقار إلى الوضوح بالنسبة لدور هذه القوات الحالي والمقبل، على القلق فيما يتعلق بالانضباط والمعنويات. وأرسلت القوات المسلحة التابعة لجهة التحرير الوطني لتيمور الشرقية عددا من أفرادها في إجازات إلى الوطن، مما خفض عددهم في منطقة التمركز مما يزيد عن ١٠٠٠ فرد في تشرين الأول/أكتوبر إلى أقل من ٥٠٠ في الوقت الراهن. وخصصت إدارة الأمم المتحدة الانتقالية مبلغ ١٠٠٠٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة من الميزانية الموحدة لتيمور الشرقية لتوفير الغذاء لمدة شهرين إلى أفراد القوات المسلحة التابعة لجهة التحرير الوطني لتيمور الشرقية وذويهم.

٥٥ - وقوام قوة المكون العسكري لإدارة الأمم المتحدة الانتقالية هي ٨٠٣٢ فردا من جميع الرتب، بما في ذلك ١٩٨ مراقبا عسكريا من البلدان التالية: الاتحاد الروسي

٥٨ - ولم تكن هناك فكرة في البداية لكي يكون لتييمور الشرقية قوات مسلحة، بل مجرد أفراد مسؤولين عن الأمن مرتبطين بالشرطة. وأيد المجلس الوطني للمقاومة التيمورية هذا الرأي في البداية، إذ وضع في الاعتبار الموارد المحدودة للبلد. غير أن المجلس الوطني غير موقفه وهو يدعو الآن إلى إنشاء قوة أمن وطنية تعتمد في البداية على أعضاء القوات المسلحة التابعة لجبهة التحرير الوطني لتييمور الشرقية. وتيمور الشرقية بالطبع حرة في البت في هذه المسألة بعد الاستقلال. غير أن زعماء المجلس الوطني للمقاومة التيمورية يعتبرون إنشاء مثل هذه القوة عنصرا ضروريا عند الانتقال إلى الاستقلال لكي تكون تيمور الشرقية قادرة على حماية حدودها عندما تغادر إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية البلد. وبدعم مالي من المملكة المتحدة، يقوم فريق شكلته الكلية الملكية بلندن في الوقت الراهن بدراسة احتياجات تيمور الشرقية فيما يتعلق بالدفاع والأمن، والآثار العملية والمالية على هذه الاحتياجات. ويعتزم استكمال الدراسة في شهر آب/أغسطس، وسيتم بعد ذلك إجراء مناقشة واسعة للتوصيات التي سيقدمها الفريق.

سابعا - الشؤون الإنسانية

٥٩ - يؤدي مكون المساعدة الإنسانية وإعادة التأهيل التابع لإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية دورا تنسيقيا مركزيا للأنشطة الإنسانية، ويوفر القيادة والاتصال الوثيق مع جميع الجهات العاملة. وإن الاجتماعات المنتظمة على المستوى المركزي وعلى مستوى المقاطعات، واجتماعات المجموعات القطاعية كل أسبوع (يقوم بتنسيق بعض منها مكون الحكم الرشيد والإدارة العامة) تسمح للوكالات الإنسانية بأن تلتقي لتضمن تغطية البلد برتمه. وتم إنشاء مركز تنسيقي لدعم المنظمات غير الحكومية، ولا سيما لتطوير قدرة المنظمات المحلية المسؤولة عن التنمية. وقد تم نقل مسؤوليات هذا المركز في الآونة الأخيرة إلى

إدارة تيمور الشرقية بدعم مستمر تقدمه إدارة الأمم المتحدة الانتقالية.

٦٠ - ونسق برنامج الأغذية العالمي الدعم السوقي للجهود الإنسانية المبذولة منذ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، بدعم أولا من القوة الدولية في تيمور الشرقية، ثم من العنصر العسكري لإدارة الأمم المتحدة الانتقالية، وغيرها من وكالات الأمم المتحدة. وقد تم إدارة السوقيات بصورة فعالة لتوزيع الأغذية في كل أنحاء البلد، إذ وزع برنامج الأغذية العالمي، ولجنة الصليب الأحمر الدولية، والمنظمات غير الحكومية أكثر من ٣٥ ٠٠٠ طن متري منذ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩. وقد حل محل التوزيع العام للأغذية، الذي حال دون وقوع حالة طوارئ على نطاق واسع، توزيع يستهدف المجموعات الضعيفة والمدارس، وتقديم الحوافز من أجل العمل.

٦١ - وتعرقل توفير المواد اللازمة للمأوى (شبه الدائم) في المرحلة الثانية بسبب تأخير المصادر الخارجية في تسليم المواد، وامتداد فترة الأمطار، والتدهور الواسع النطاق لحالة الطرق. وانقطع الاتصال بين كثير من المقاطعات الفرعية والمستودعات المركزية. وازدادت الآن سرعة توزيع المواد اللازمة للمأوى: فوزع مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين وغيره من الشركاء التنفيذيين ١٣ ٥٠٠ مجموعة تستعمل في تشييد المنازل (مما مجموعه ٣٥ ٠٠٠ مجموعة كان مخططا لها). ووزعت جهات إنسانية أخرى ١٠ ٠٠٠ مجموعة أخرى. ولا يزال برنامج توفير المأوى على رأس الأولويات، كما تم تمديد فترة تسليم المواد اللازمة للمأوى لمدة ستة أشهر حتى نهاية سنة ٢٠٠٠. وتم استيراد الخشب لتخفيض الأثر السلبي لإعادة البناء على بيئة تيمور الشرقية.

٦٤ - وأظهرت الشهور الستة الماضية مدى صعوبة المهمة التي اضطلعت بها الأمم المتحدة في تيمور الشرقية. فلم تحاول المنظمة قط في السابق الاضطلاع بمهمة بناء دولة وإدارتها. كما أنها لم تتح لها الفرصة للتحضير للقيام بهذه المهمة. فكان يتعين عليها أن تجمع فريقاً لهذا الغرض في تيمور الشرقية ولا يزال هذا الفريق يفتقر إلى الخبرة في عدد من الميادين.

٦٥ - وواضح أن العلاقة بين إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية والتيموريين الشرقيين حاسمة لكي تستطيع الإدارة الاضطلاع بولايتها. وبينما يمنح قرار مجلس الأمن ١٢٧٢ (١٩٩٩) الأمم المتحدة سلطة مطلقة، فضّل السيد فييرا دي ميلو، ممثلي الخاص، وهو محق في ذلك ألا يعمل إلا بالتشاور الوثيق مع التيموريين الشرقيين وبموافقتهم الكاملة. وإن تعيين تيموريين رؤساء للإدارات يشكل خطوة أخرى نحو زيادة تقاسم المسؤولية السياسية.

٦٦ - وقد احتفظت قوة الأمم المتحدة الانتقالية بعلاقة وثيقة مع مختلف المجموعات السياسية، لا سيما المجلس الوطني للمقاومة التيمورية ورئيسها السيد زانا غوسماو وهو من أكثر الزعماء التيموريين الذين يحظون باحترام الشعب ويتمتع بشخصية قوية. بيد أن ظهور بوادر عدم التسامح لدى المجموعات السياسية الأخرى في الأسابيع الأخيرة يدعو إلى القلق. وإني على ثقة من أن المجلس الوطني للمقاومة التيمورية سيدافع عن الحريات السياسية التي كافح من أجلها وسيرحب ويشجع على تحقيق أوسع مشاركة ممكنة في العملية السياسية التي كان تشجيعها هو الدافع وراء إنشاء المجلس الوطني.

٦٧ - وأفضل ضمان لأمن تيمور الشرقية في المستقبل يكمن في وجود علاقات سليمة مع البلدان في المنطقة، لا سيما إندونيسيا، ومع أقرب جيرانها. وقد تم تحقيق تقدم كبير في هذا الصدد، بفضل الجهود الشخصية غير البسيطة

٦٢ - وقد تحسنت الظروف إلى حد ما في تيمور الشرقية، وتعتبر حالة الطوارئ الفورية منتهية. وتحوّل التركيز الآن إلى إعادة البناء وإعادة التأهيل. وأدى استعراض، على نطاق البلد، للعملية الإنسانية إلى التوصل إلى نتيجة عامة مفادها أن المساعدة الإنسانية قد تم تقديمها بسرعة وبطريقة فعالة. وأحد الدروس المستخلصة يتمثل في ضرورة تحسين المشاورات مع المستفيدين ومع الزعماء المدنيين المحليين في هذه العمليات. وتم أيضاً اعتبار الاستعراض كشف حساب أولي مقدم إلى الجهات المانحة بالنسبة لجميع الأموال التي تم إنفاقها في فترة تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ إلى نيسان/أبريل ٢٠٠٠. وتم إنفاق ٧٩ في المائة من المبلغ الوارد وهو ١٥٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، علماً بأن ٥٩ في المائة منه استخدمت في تقديم المساعدة الغذائية، ودعم عملية توفير المأوى. وتم إنفاق الأموال بصورة متساوية على كل المقاطعات وعددها ١٣ مقاطعة في تيمور الشرقية باستثناء مقاطعة ديلي التي تلقت أموالاً أكثر من غيرها.

ثامنا - الملاحظات

٦٣ - عندما قدمت تقريري إلى مجلس الأمن في أواخر كانون الثاني/يناير، كانت إدارة الأمم المتحدة الانتقالية عملية لا تزال في بدايتها ولا تزال تعزز قدرتها في الوقت الذي تحاول فيه معالجة أكبر قدر من المسائل بأسرع وقت ممكن. واليوم، وعلى الرغم من أن قوة الأمم المتحدة الانتقالية لم تصل بعد إلى قدرتها الكاملة المخطط لها، إلا أنها تستطيع أن تنظر بارتياح إلى ما تم إنجازه حتى الآن. وقد ساهمت في تخفيف وطأة حالة الطوارئ الناشئة عن العنف والتدمير اللذين أعقبا الاستطلاع الشعبي السنة الماضية؛ ووفرت بيئة آمنة؛ وأرست الأساس لإنشاء إدارة فعالة؛ وأهم من كل هذا أنشأت علاقة احترام متبادل وثقة متبادلة مع التيموريين الشرقيين.

معرفة تامة أن تيمور الشرقية، هي أحد أقل البلدان نمواً، وستحتاج إلى دعم دولي لفترة لا بأس بها.

٧٠ - وأخيراً أود أن أعرب عن تقديري العميق للدول الأعضاء التي أيدت هذه المهمة الصعبة عن طريق المساهمة بأفراد، ومعدات، وتقديم الدعم المالي. وأود أن أحيي السيد فييرا دي ميلو وجميع أعضاء إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية والوكالات والمنظمات التي شاركت في هذه الجهود. فقام كلهم بمهامهم على أحسن وجه في هذه الظروف الصعبة، وهو شرف كبير لهم وللأمم المتحدة.

التي بذلها الرئيس وحيد، والسيد غوسماو. غير أن مسألة لاجئي تيمور الشرقية في تيمور الغربية التي لم تحل بعد، وأنشطة الميليشيات التي تؤيد الاندماج مع إندونيسيا وتسيطر على اللاجئين، واستمرار الهجمات عبر الحدود من جانب المجموعات التي يوجد قواعدها في تيمور الغربية أسباب تدعو إلى القلق الخطير، كما اتضح ذلك من إطلاق النار على جندي للأمم المتحدة مما أودى بحياته. وإني أتوقع أن تتخذ السلطات الإندونيسية خطوات فعّالة للسيطرة على الحالة سيطرة كاملة.

٦٨ - وعندما زرت تيمور الشرقية في شهر شباط/فبراير الماضي، طلبت من ممثلي الخاص تحديد علامات على الطريق لتسترشد بها البعثة في أنشطتها من أجل تحقيق الحد الأدنى من أهدافها في تيمور الشرقية، وهذا من شأنه أن يوفر أساساً سليماً للتيموريين الشرقيين لكي يحكموا بلادهم بعد تحقيق الاستقلال. والمجالات الرئيسية هي: تحقيق الأمن أثناء الفترة الانتقالية، وترتيبات الأمن في تيمور الشرقية. بمجرد تحقيق استقلالها؛ ووضع نظام عدالة يتسم بالمصداقية يتم فيه احترام حقوق الإنسان الأساسية؛ وتحقيق مستوى معقول من إعادة بناء الخدمات العامة والهيكل الأساسية؛ وإنشاء إدارة تستطيع من الناحية المالية أن تستمر في أداء مهامها؛ وتدابير شؤون الانتقال السياسي إلى الاستقلال وتوزيع ذلك باعتماد دستور وإجراء انتخابات ديمقراطية.

٦٩ - ومما لا شك فيه أن الهدف الأخير هو أهم الأهداف، بما أنه يستلزم إنشاء نظام سياسي يستجيب للمواطنين ويستلزم إنشاء زعامة سياسية تكون مسؤولة عن قراراتها. ويتوق التيموريين الشرقيين بصورة متزايدة إلى تحمل مسؤوليات شؤونهم ولا يرغبون في أن تستمر الفترة الانتقالية مدة أطول من اللازم. والواقع أن كثيراً منهم يأملون في تحقيق الاستقلال بحلول نهاية السنة القادمة، وهم يعرفون